A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

من جدول الأعمال12البند **EXEC/71 CRD/08**
مايو 2016

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الحادية والسبعون، المقرّ الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة

روما، إيطاليا، 20-23 يونيو/حزيران 2016

مسائل مستجدة: نهج مقترح لإدارة المخاطر للتعامل مع الكشف في الأغذية عن الكيماويات ذات التأثير شديد الانخفاض على الصحة العامة (مقترح مقدم من نيوزيلاندا)

مقدمة

1. يعد استشراف هيئة الدستور الغذائي ومبادرتها بتحديد المسائل المستجدة واحتياجات الأعضاء، ووضع المواصفات القياسية للأغذية ذات الصلة، كلما استلزم الأمر ذلك[1]، أحد الأهداف الإستراتيجية الخاصة بها.

الغرض

2. تهدف هذه الورقة الى الحصول على الدعم اللازم لوضع نهج دولي موحد تطبقه الهيئات الرقابية فى تعاملها مع المسائل المتعلقة بالصحة العامة والمسائل التجارية، عند استجابتها للكشف عن نسب ضئيلة للمواد الكيماوية الموجودة بشكل عرضي في الأغذية والتي لا يتعرض لها العامة الإ بمعدل شديد الانخفاض ولا تمثل إلا مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة.

3. تساعد طرائق التحليل المتقدمة وتكنولوجيات الاختبارات بشكل متزايد في الكشف عن مواد لايتعرض العامة لها إلا بمعدل شديد الانخفاض ولاتمثل إلا خطرا شديد الانخفاض على الصحة العامة، ولكن يمكن لنتائج هذا الكشف أن تفرض ضغوطا غير مبررة على الموارد وتتسبب في تبعات سلبية لا طائل منها على التجارة.

الخلفية

4. أدركت الهيئات الرقابية في جميع أنحاء العالم، ومنذ زمن بعيد، إمكانية تسرب نسب ضئيلة من المواد الكيماوية إلى الأغذية، بشكل عرضي، خلال مختلف مراحل إنتاجها وتصنيعها (على سبيل المثال المنظفات)، إلا أن هذه الإمكانية تتزايد مع الوقت، خاصة في ظل تطبيق تكنولوجيات جديدة في إنتاج الأغذية وتصنيعها، ومع زيادة في الابتكار في مجالات أوسع، مثل التعامل مع التغير المناخي و حماية البيئة.

5. توصلت الهيئات الرقابية والعلمية -على المستوين القطري والدولي- عبر السنوات، إلى مناهج عملية براجماتية للاستجابة لنتائج الكشف عن النسب الضئيلة للكيماويات في الأغذية التي لايتعرض لها العامة إلا تعرضا شديد الانخفاض ولاتثير إلا مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة.

6. وتتبوء هيئة الدستور الغذائي مكانة ومركزا متميزا، يجعل منها الأجدر على دراسة ونشر نهج دولي موحد تتبعه الهيئات الرقابية للتعامل مع ما قد يطرأ من مسائل متعلقة بالصحة العامة والتجارة عند الاستجابة لنتائج الكشف عن النسب الضئيلة للمواد الكيماوية التي لاتثير إلا مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة، ففي معظم الأحوال لاتشكل مثل هذه النسب الضئيلة خطرا على الصحة العامة. وفي الوقت الحاضر تتوفر قاعدة علمية قوية من الأدبيات التي يمكن الاستناد إليها للخروج بنهج دولي موحد تلتزم به الهيئات الرقابية.

المواد الكيماوية التي لاتثير إلا مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة: مسائل علمية

7. قد يؤدي الاستخدام السليم والمشروع للمواد الكيماوية إلى دخول الكثير منها إلى سلسلة الغذاء بشكل عرضي. وبينما اعتاد الدستور الغذائي والهيئات الرقابية[2] التركيز على المواصفات القياسية التقليدية المعنية بمخلفات المبيدات والأدوية البيطرية والملوثات، باتت الحاجة للنظر

---

[1] الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي (2014-2019) الغاية الإستراتيجية 1 الهدف 1.2.

[2] تعد لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات (CCPR) ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية (CCRVDF) ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CCCF)، تعد الأجهزة التقليدية المنوطة بوضع الحدود القصوي والخطوط التوجيهية الدولية لإدارة المخاطر. وتقع مسؤولية ادارة المبيدات في العلف الحيواني على عاتق لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات،

إلى مواد كيماوية أخرى غير تلك التي تناولتها إجراءات الدستور الغذائي أمرا ضروريا وملحا للتعامل مع المسائل الناشئة من الاستخدام والكشف عن المواد الكيماوية التي قد تتواجد فى الأغذية بشكل عرضي بنسب ضئيلة، والتي يتعرض لها العامة تعرضا شديد الانخفاض وتشكل مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة.

8. ويؤدي الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة في إنتاج الأغذية وتصنيعها والكشف عن المخلفات فيها الى استمرار تناقص نسب المواد الكيماوية التي قد تظهر في الأغذية ومياه الشرب بشكل عرضي، وزيادة إمكانية الكشف عنها. وفي الكثير من الأحيان، قد تكون هذه الكيماويات مستخدمة لفترات طويلة الأجل دون القدرة على اكتشافها في الأغذية فى السابق، أو أن تكون كيماويات قديمة وأصبحت تستخدم الآن بطرائق جديدة.

9. يتركز محور ونطاق العمل الجديد المقترح على مجموعات المواد الكيماوية التالية عند ظهورها بشكل عرضي في الأغذية:

- *المواد الكيماوية* التي تتسرب إلى الأغذية بشكل عرضي أثناء عمليتي الإنتاج والتصنيع، وعادة ماتكون على وجه التحديد، تلك المواد الكيماوية التي تشمل مواد التنظيف ومواد طلاء الأسطح، على سبيل المثال، مركبات كاتيون أمونيوم رابعي؛
- *المواد الكيماوية* التي تستخدم حاليا في الزراعة للتعامل مع بعض المسائل الخاصة بالتغير البيئي والمناخي مثل عمليات النترجة و مثبطات اليورياز؛ و
- *الأسمدة الكيماوية* وغيرها من المواد الكيماوية التي يشيع استخدامها لزيادة نمو النباتات وتحسين المحاصيل، ويمكن اكتشاف نسب ضئيلة من تلك الكيماويات و/أو ما فيها من شوائب في الأغذية.

10. لن يتضمن العمل الجديد المقترح أية مادة كيماوية يجوز أن تندرج تحت أية فئة سلف ذكرها وتكون خاضعة لاستيفاء متطلبات الموافقة المسبقة من الجهات الرقابية.

11. أدى التقدم فى طرائق التحاليل وتكنولوجيات إجراء الاختبارات الى إمكانية الكشف عن مركبات كيماوية بتركيزات شديدة الانخفاض (تصل إلى جزء في المليار) إضافة إلى إمكانية تحليل المئات من المركبات في نفس الوقت. ووفقا لماتم استكشافه حتى الآن، من المستبعد أن تمثل هذه المواد الكيماوية بهذه تركيزات المنخفضة أية مخاطر على الصحة العامة، ولكن يجوز أن تتسبب في فرض قيود غير مبررة على توريد الأغذية والتجارة.

12. هناك حاجة ملحة لنشر خطوط توجيهية متفق عليها دوليا تعمد إلى التعامل مع مثل هذه المسائل العامة لإدارة المخاطر.

المناهج المعاصرة

13. كما ألمحنا سالفا في هذه الورقة، أرست الهيئات الرقابية دعائم إجراءات عملية براجماتية للتعامل مع كشف النسب الضئيلة للكيماويات في الأغذية المقرر أنها لاتثير إلا مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة. وفي الوقت الحالي، يبدو أن نهج الحد الأدنى لخطر السمية (TTC) يحظى بنصيب كبير من الاهتمام الدولي كنهج متاح؛ حيث يُمكن استخدامه لتقييم المخاطر المحتملة التي تمثلها الكيماويات على الصحة العامة بناءا على تركيبها و احتمال تعرض البشر لها، (خاصة في حالة غياب بيانات السمية المحددة لتلك المواد).

14. خضع نهج الحد الأدنى لخطر السمية مؤخرا لمراجعة من قبل اجتماع الخبراء التشاوري المشترك بين الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية ومنظمة الصحة العالمية بمشاركة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية، وذلك بهدف تحديث وتوسيع إطار الحد الأدنى لخطر السمية[3]، وتمخض هذا الاجتماع التشاوري عن تقرير صدر في مارس عام 2016، أوصى بضرورة إيجاد منظومة شجرة قرار عالمية موحدة لتطبيق نهج الحد الأدنى لخطر السمية لتقييم مخاطر المواد الكيماوية.[4]

15. لا يعتبر نهج الحد الأدنى لخطر السمية بديلا يستعاض به عن تقييم المخاطر ووضع الحدود الرقابية للمركبات المراقبة مثل المبيدات والمواد المضافة للأغذية والعلف. ولا يطبق هذا النهج خاصة عندما يتوفر تقييم خاص للمركب الكيماوي و بيانات عن سميته، أو عندما تستلزم القوانين القائمة توفير تلك المعلومات. ولكن يبدو أن هذا النهج يقدم بديلا لتقييم المخاطر المحتملة على صحة البشر التي قد تقترن بوجود مواد كيماوية بشكل عرضي بنسب ضئيلة في الأغذية.

16. وأخيرا يجب التأكيد هنا إلى أن نهج الحد الأدنى لخطر السمية ما هو إلا أحد المناهج المتاحة التي يمكن الاستعانة بها لتقييم مخاطر المواد الكيماوية لتحديد ما إذا كانت تلك المواد تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة. وسيتح العمل الجديد المقترح فرصة تقديم استعراض كامل لمناهج تقييم المخاطر.

نظرة مستقبلية: خيارات استراتيجية في الدستور الغذائي

17. تعد هيئة الدستور الغذائي، بوصفها أبرز هيئة دولية تُعنى بالمواصفات الدولية للأغذية، صاحبة مصلحة بل ومسؤولة واضحة في تناول القضايا التي تطرحها هذه الورقة، وعليها تقديم الدعم اللازم لوضع نهج دولي موحد لادارة المخاطر.

بينما تنظم لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية استخدام العقاقير البيطرية في الأعلاف والمواد المضافة للأعلاف مثل مضاد الأكسدة الإثو أوكسيكوين ethoxyquin، أما لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية فهي مسؤولة عن الأعلاف، إذا ما تسبب استخدامها في ترك مخلفات في الأغذية.

[3] http://www.efsa.europa.eu/en/supporting/pub/1006e

[4] تجدر الإشارة أيضا إلى أن اجتماع الخبراء التشاوري المشترك بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية قد اقترح أن النظرة المستقبلية نحو دراسة موسعة لهذا النهج، ترتبط بإجراء المزيد من المناقشات في الوقت الحالي بين مقدري المخاطر ومديري المخاطر لكي يتفقوا فيما بينهم على تطبيق نهج الحد الأدنى لخطر السمية ومايترتب عليه من نتائج.

18. وكنظرة مستقبلية، من المقترح التصديق *من حيث المبدأ* على هذه الورقة المقدمة ووثيقة المشروع الملحقة بها كعمل جديد في الجلسة التاسعة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي.

19. و قد تناقش هيئة الدستور الغذائي مجموعة من الخيارات المختلفة للدفع قدما بهذا العمل، بما في ذلك إحالته الى لجنة أو أكثر مثل لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CCCF) وذلك بهدف دراسة العمل الجديد والدفع به.

20. يظهر مقترح اجتماع الخبراء التشاوري المشترك بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية المشار إليه آنفا، أهمية اتخاذ الخطوة الأولى نحو وضع خطوط توجيهية دولية لإدارة المخاطر والتي تتمثل في عقد اجتماع تشاوري خاص للخبراء، يضم مقدري المخاطر ومديري المخاطر لاستعراض المناهج الحالية لتقييم وإدارة مخاطر المواد الكيماوية التي يتعرض لها البشر تعرضا شديد الانخفاض، وتلك التي تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة، وحيث يخرج عن هذا الجتماع المذكور مجموعة من التوصيات بهذا الشأن لدراستها على المستوى الدولي.

21. مع وضع كل ما سبق في الاعتبار، يمكن عقد اجتماع تشاوري خاص للخبراء في أقرب فرصة ممكنة (تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية يمكن تمويله من قبل الأعضاء ذوي المصلحة). حيث يساعد عقد اجتماع الخبراء التشاوري هذا في توضيح طبيعة ونطاق المشكلات والمسائل التي طرحتها هذه الورقة، وسيقوم الاجتماع أيضا باستعراض المناهج الحالية لتقييم وإدارة مخاطر المواد الكيماوية التي يتعرض لها البشر تعرضا شديد الانخفاض والتي تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة، كما سيقدم الاجتماع توصيات بشأن المناهج الموحدة الممكنة للنظر فيها على المستوى الدولي. وستوفر نتائج هذا الاجتماع التشاوري مدخلات قيمة للجنة/ للجان الدستور الغذائي التي تضطلع بوضع الخطوط التوجيهية الدولية.

التوصيات

22. يوصى بأن تقوم اللجنة التنفيذية بما يلي:

أ. **مراعاة** المسائل التي طرحتها الورقة والمشكلات المحتملة فى مجال التجارة الدولية للأغذية الناجمة عن الوجود العرضي والاكتشاف لنسب ضئيلة من المواد الكيماوية التي تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة؛

ب. **التصديق**، *من حيث المبدأ*، على العمل الجديد للدستور الغذائي لوضع خطوط توجيهية لإدارة المخاطر تتناول الكشف عن النسب الضئيلة من المواد الكيماوية في الأغذية التي يتعرض لها العامة تعرضا شديد الانخفاض وتثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة؛

ج. **اتخاذ قرار** بشأن الإجراءات المناسبة التي يجب على الدستور الغذائي القيام بها لمتابعة العمل الجديد، بما في ذلك خيار الإحالة إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بملوثات الأغذية (CCCF).

د. **الاخذ في الاعتبار** بالمقترح الخاص بعقد الاجتماع التشاوري الخاص للخبراء (الذي يدعمه الأعضاء ذوي المصلحة) في مرحلة مبكرة لتوفير الدعم اللازم للعمل الجديد المقترح.

وثيقة المشروع

نهج مقترح لإدارة المخاطر لتناول الكشف عن المواد الكيماوية في الأغذية التي تثير مخاطر شديدة الانخفاض على الصحة العامة
(إعداد نيوزيلاند)

1. **أغراض المواصفة ونطاقها**

ينحصر غرض هذه المواصفة ونطاقها في نشر نهج دولي موحد يهدف إلى تناول مسائل الصحة العامة والتجارة التي تنشأ من الكشف عن نسب ضئيلة للمواد الكيماوية الموجودة فى الأغذية بشكل عرضي وتكون نسب التعرض لها شديدة الانخفاض وتثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة. ان العمل الجديد:

- لايتضمن اضافة المواد الكيماوية الى الأغذية بطريق العمد أو الاحتيال؛ و
- لايغطي أية مواد كيماوية خاضعة لاستيفاء متطلبات موافقة مسبقة من الجهات الرقابية.

يقوم نطاق العمل بشكل أساسي على استعراض مناهج الرقابة الحالية والممارسات الدولية المثلى، مع الأخذ في الاعتبار، مبادئ وأطر تحليل المخاطر، على أن يتم البحث عن دراسات الحالة والأمثلة المناسبة كلما لزم الأمر.

2. **الملاءمة والحينية لهذا العمل**

أدركت الهيئات الرقابية حول العالم، ومنذ زمن بعيد، إمكانية تسرب نسب ضئيلة من المواد الكيماوية بشكل عرضي إلي الأغذية أثناء المراحل المتنوعة لإنتاجها وتصنيعها (مثل مواد التنظيف). وقد وضعت الهيئات الرقابية والجهات العلمية على المستوى القطري، عبر السنين، مناهج عملية براجماتية قوية لتناول الكشف عن نسب ضئيلة من المواد الكيماوية التي يتعرض لها البشر تعرضا شديد الانخفاض و يثير التعرض لها مخاوف شديدة الانخفاض، إلا أن هذه المناهج لم يتم مواءمتها وقبولها دوليا.

و تتبوء هيئة الدستور الغذائي مكانة ومركزا متميزا يجعلها الأجدر على النظر في المناهج الدولية الموحدة التي تتبعها الهيئات الرقابية ونشرها للتعامل مع ما قد يطرأ من مسائل تتعلق بالصحة العامة والتجارة عند الاستجابة لنتائج الكشف عن النسب الضئيلة للمواد الكيماوية التي تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة. ففي معظم الأحوال، لاتشكل مثل هذه المواد الكيماوية خطرا على الصحة العامة، حيث يوجد في الوقت الحالي قاعدة علمية قوية من الأدبيات التي يمكن الاستناد إليها للخروج بنهج دولي موحد تطبقه الهيئات الرقابية.

3. **الجوانب الرئيسية المشمولة**

يستعرض العمل المقترح المناهج الحالية المعمول بها لتقييم وإدارة مخاطر المواد الكيماوية التي تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة والتي قد تظهر بشكل عرضي في الأغذية.

وكما ألمحنا سالفا في هذه الورقة، فقد أرست الهيئات الرقابية دعائم إجراءات عملية براجماتية للتعامل مع الكشف عن نسب ضئيلة للكيماويات في الأغذية والتي من المقرر أنها لاتثير إلا مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة. ويبدو في الوقت الحالي أن نهج الحد الأدنى لخطر السمية يحظى بأكبر نصيب من الاهتمام الدولي، حيث يُمكن استخدام هذا النهج لتقييم المخاطر المحتملة التي تمثلها الكيماويات على الصحة العامة وفقا لتركيبتها واحتمال تعرض البشر لها، (خاصة في حالة غياب أو قلة توفر بيانات السمية لتلك المواد). و لايعتبر نهج الحد الأدنى لخطر السمية بديلا يستعاض به عن تقييم المخاطر ووضع الحدود الرقابية للمركبات المراقبة مثل المبيدات والمواد المضافة للأغذية والعلف، ولاينطبق هذه النهج بصفة خاصة عندما يتوفر تقييم خاص للمركب الكيماوي و بيانات عن سميته، أو عندما تستلزم القوانين القائمة توفير تلك المعلومات.

و لقد خضع مؤخرا نهج الحد الأدنى لخطر السمية لمراجعة من قبل اجتماع الخبراء التشاوري المشترك بين الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية ومنظمة الصحة العالمية بمشاركة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية، وذلك بهدف تحديث وتوسيع إطار الحد الأدنى لخطر السمية[5]، حيث تمخض الاجتماع عن تقرير صدر في مارس عام 2016 أوصى بضرورة إيجاد منظومة شجرة قرار عالمية موحدة لتطبيق نهج الحد الأدنى لخطر السمية لتقييم مخاطر المواد الكيماوية.

يعتبر نهج الحد الأدنى لخطر السمية أحد المناهج المتاحة التي يمكن الاستعانة بها لتقييم مخاطر المواد الكيماوية لتحديد ما إذا كانت تلك المواد تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة. وسيتيح العمل الجديد المقترح وكذلك الاجتماع الخاص بمشاورات الخبراء ذات الصلة، فرصة تقديم استعراض كامل لمناهج تقييم المخاطر.

4. **التقييم مقابل *معايير تحديد أولويات العمل***

المعيار العام

علاقته بالأهداف الإستراتيجية للدستور الغذائي

يسهم العمل المقترح في تفعيل ***الهدف الاستراتيجي رقم 1 للهيئة و الذي يعمد إلى وضع مواصفات دولية للأغذية تتناول المسائل الحالية والناشئة المتعلقة بالأغذية***، وذلك عن طريق نشر مناهج موحدة لإدارة مخاطر المواد الكيماوية التي قد توجد في الأغذية بشكل عرضي ولا يكون التعرض لها إلا شديد الانخفاض ولاتمثل الا مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة.

أدى التقدم في طرائق التحليل وتكنولوجيات الاختبارات الى زيادة الكشف عن مواد لايتعرض العامة لها إلا بمعدل شديد الانخفاض ولاتمثل إلا مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة، ولكن نتائج الكشف عن تلك المواد يمكن أن تضع قيودا غير مبررة على الموارد وتتسبب في تبعات سلبية لاضرورة لها على توريد الأغذية والتجارة.

[5] http://www.efsa.europa.eu/en/supporting/pub/1006e

المعايير المطبقة على الموضوعات العامة

أ. *تنوع التشريعات القطرية ووجود عوائق بارزة ومحتملة أمام التجارة الدولية*

كما أشارت ورقة التقديم، تطبق الهيئات الرقابية في العديد من الدول مناهج علمية سليمة للتعامل مع الكشف عن النسب الضئيلة من المواد الكيماوية في الأغذية التي تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة. ويكتسب إيجاد نهج عالمي موحد للتعامل مع النسب الضئيلة للمواد الكيماوية التي تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة أهمية خاصة، وذلك في ضوء التقدم في طرائق التحليل وفي تكنولوجيات الاختبارات وضرورات التغير المناخي والممارسات الزراعية المستدامة والحاجة الى خفض نسب الهادر والفاقد من الأغذية.

ب. *نطاق العمل وتحديد الأولويات بين قطاعات العمل المختلفة*

راجع نقطة رقم 1 الواردة أعلاه.

ج. *العمل الذي تضطلع به منظمات دولية أخرى في هذا المجال من جانب و/أو اقتراح من قبل الجهات (الجهة) ذات الصلة التى تضم الحكومات المختلفة*

راجع المعلومات الواردة في نقطة رقم 3 أعلاه.

د. *توافق موضوع الاقتراح مع المواصفات الأخرى*

يستند العمل المقترح على الخبرات المستفادة من المناهج الرقابية القائمة حاليا، وعلى هذا، سيستفيد الأعضاء من نهج دولي موحد لإدارة المخاطر يتناول الكشف عن النسب الضئيلة للمواد الكيماوية التي توجد بشكل عرضي في الأغذية وتثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة.

هـ . *دراسة مدى عظم المشكلة أو المسألة على المستوى العالمي*

كما ألمحت الورقة آنفا، تشغل قضية الكشف عن النسب الضئيلة للمواد الكيماوية التي تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة اهتماما كبيرا وواسعا بين أعضاء هيئة الدستور الغذائي، حيث يؤدي التقدم في طرائق التحليل إلى زيادة معدلات الكشف فى الأغذية عن النسب الضئيلة للمواد الكيماوية التي تتراجع كمياتها بشكل مضطرد وتثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة، ومن هنا تأتي فائدة إيجاد نهج دولي موحد بغية:

- نشر نهج علمي قائم على دراسة المخاطر للاستجابة لنتائج الكشف عن النسب الضئيلة للمواد الكيماوية التي قد تظهر بشكل عرضي في الأغذية والتي من المقرر أن تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة؛
- تشجيع الاستفادة الفعالة من الموارد العالمية والقطرية المحدودة في مجال تحليل المخاطر للتعامل مع المواد الكيماوية التي تمثل الخطر الأكبر على الصحة العامة؛
- ازالة أية عوائق محتملة أمام التجارة الدولية إلى الحد الأدني منها.
- دعم الهدف العالمي الرامي إلى تقليل الهادر والفاقد الناتج عن رفض الأغذية دون وجود تبرير فني مقبول له.
- تعزيز عملية إبلاغ المستهلكين بالمخاطر ودعم الثقة في المناهج الرقابية القطرية.

5. معلومات عن العلاقة بين المقترح والوثائق الأخرى القائمة للدستور الغذائي

لا يقتصر العمل المقترح على ماسيأتي ذكره، إلا أنه يقتدي اقتداءا واضحا ويرتبط ارتباطا وثيقا بما يلي:

- *مبادئ العمل لتحليل المخاطر لتطبيقها في إطار الدستور الغذائي؛ و*
- *مبادئ العمل لتحليل مخاطر سلامة الأغذية لتطبيقها من قبل الحكومات.*

6. تحديد أية متطلبات للمشورة العلمية المتخصصة و اتاحتها

قُدم مقترح بعقد اجتماع تشاوري خاص للخبراء، في أقرب فرصة ممكنة، لمقدري ومديري المخاطر تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (يمكن تمويله بإسهامات من قبل الحكومات الأعضاء في الدستور الغذائي ذات المصلحة)، وذلك بهدف استعراض المناهج الحالية لتقييم وإدارة مخاطر المواد الكيماوية التي يتعرض لها البشر تعرضا شديد الانخفاض والتي تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة، ولتقديم التوصيات المناسبة للنظر فيها من قبل لجان هيئة الدستور الغذائي ذات الصلة.

7. تحديد الاحتياجات الخاصة بالمدخلات الفنية للمواصفة من قبل الأجهزة الخارجية حتى يمكن التخطيط لتطبيقها وفقا للجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد

لم يتم تحديد أية مدخلات في هذه المرحلة.

8. الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد

موافقة هيئة الدستور الغذائي، من حيث المبدأ، على مقترح العمل الجديد	يوليو 2016
دراسة اللجنة المعنية للدستور الغذائي للعمل الجديد المقترح (على سبيل المثال لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية) والبدء في تفعيل العمل الجديد من قبل اللجنة خلال جلستين.	مارس 2017
إعتماد مسودة الخطوط التوجيهية الواردة في الخطوة رقم 5.	يوليو 2018
التاريخ المقترح لإعتماد مسودة الخطوط التوجيهية الواردة في الخطوة رقم 8.	يوليو 2019